

رئيس وزراء إسرائيل يشكو حماس لمجلس الأمن ويدعو لتفكيك الأونروا

هناك "تحريضا واسعا ضد إسرائيل يُمارس في مؤسسات الأونروا".

واعتبر نتنياهو أن "الأونروا تخلد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدلا من حلها، ولذلك حان الوقت لتفكيكها ودمج أجزائها في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين".

في المقابل، اعتبر المتحدث باسم الأونروا كريس غونيس أن مستقبل الوكالة لا يمكن أن يقرر بشكل أحادي الجانب، وقال إن الوكالة تتلقى تفويضها من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإن الجمعية العامة لوحدها -عبر تصويت بالأغلبية- بإمكانها تغيير الوضع، مشيرا إلى أن الجمعية العامة أقرت في ديسمبر/كانون الأول الماضي تمديد تفويض الأونروا لثلاث سنوات إضافية.

وتأتي هذه التصريحات بعد يومين من إعلان الوكالة أنها عثرت على جزء من نفق أرضي يمر أسفل مدرستين تابعيتين لها في قطاع غزة. غير أن حماس نفت صحة ما أعلنته الوكالة، واستنكرت تلك الادعاءات "التي من شأنها أن تستغل من قبل الاحتلال الإسرائيلي لتبرير جرائمه وتشجعه على استهداف المدنيين العزل".

يوم الأحد بتفكيك وكالة الأونروا ودمج مؤسساتها في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وكشف نتنياهو أنه قال لندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي خلال لقائهما مؤخرا، إنه "أن الأونروا للأمم المتحدة أن تنظر في استمرار عمل الأونروا".

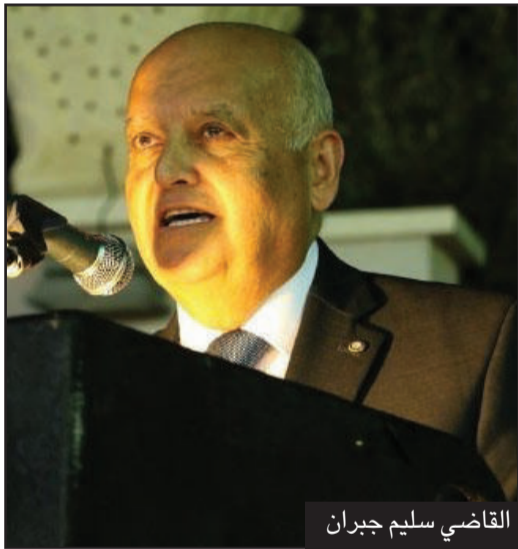
وأضاف "منذ الحرب العالمية الثانية كان ولا يزال هناك عشرات الملايين من اللاجئين، ولهم جميعا تم تخصيص مفوضية سامية في الأمم المتحدة، بينما للاجئين الفلسطينيين الذين تم توطيئ الأغلبية الساحقة منهم، هناك مفوضية خاصة بهم فقط"، وزعم أن

مكاتب "كل العرب" - الناصرة
قال رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو إنه أوعز إلى المدير العام لوزارة الخارجية بتقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن ضد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بسبب ما قال إنه اكتشاف لنفق حفرته الحركة تحت مدرستين في غزة تابعتين لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

واتهم نتنياهو حماس بارتكاب جريمة حرب مزدوجة لمهاجمتها المدنيين واستخدامها أطفال المدارس كدروع بشرية، حسب زعمه. وطالب خلال الاجتماع الأسبوعي لحكومته



القاضي سليم جبران نائباً لرئيس محكمة العدل العليا وتعيين 3 قضاة عرب جدد



القاضي سليم جبران

مكاتب "كل العرب" - الناصرة

قررت لجنة إختيار القضاة في إسرائيل تعيين القاضي سليم جبران، نائباً لرئيس محكمة العدل العليا، وذلك حتى خروجه للتقاعد في شهر آب/ أغسطس 2017. واعتبرت وزيرة القضاء، أيليت شاكيد، أن "القاضي جبران هو قاض من قضاة الدرجة الأولى، وتعيينه نائباً لرئيس محكمة العدل العليا هو فخر لدولة إسرائيل"، على حدّ تعبيرها.

يذكر أنه خلال جلسة لجنة إختيار القضاة، التي عُقدت يوم الاثنين 12.06.2017، تم تعيين عدد من القضاة في مناصب مختلفة، بحسب ما جاء في بيان أصدرته وزارة القضاء. ومن بين التعيينات كان أربعة قضاة العرب، وجاءت التعيينات كالتالي:

- القاضي سليم جبران، نائباً لرئيس محكمة العدل العليا.

- القاضي ناصر جهشان، قاضياً في المحكمة المركزية في حيفا.

- القاضي مازن داوود، قاضياً في المحكمة المركزية في حيفا.

- المحامية ماجدة جبران مرقس، قاضية في محاكم الصلح - لواء الشمال.

حملة
عيد الفطر السعيد

45% تخفيض



Crazy Line

Celebrate Life